الانتخابات الرئاسيـة في الجزائر
بين الواقـع والتحديات السياسيـة الراهنة

الاستاذة: وحيـدة كحـول

استاذة بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بسكرة

wahidaghaza08@gmail.com

ملخص الدراسة

استهدفت الدراسة بيان دور الانتخابات الديمقراطية في التنمية والتغيير السياسي ، مع إبراز الدور الشكلي الذي لعبته الانتخابات في العالم العربي لإضفاء الشرعية على مختلف الأنظمة السياسية القائمة ، وبهذا أضحت الديمقراطية في المنطقة لعبة سياسية في يد القادة تستخدم بطرق غير قانونية ، ولذلك قامت الشعوب العربية لتطلب بالتغيير والإصلاح ، ولان الجزائر ليس بمنأى عن هذه التحولات تم تسليط الضوء بشكل اخص على الانتخابات الرئاسية في الجزائر2014 ، التي تعتبر في الوقت الراهن من بين الآفاق المستقبلية القريبة و التي إما قد تبقي الواقع السياسي والاقتصادي للدولة على حاله ، وإما قد تدخل عليه تغييرات مهمة تندرج في احتمالين لا ثالث لهما إما انتخابات دستورية لها من الصفات القانونية والسياسية التي تجعلها انتخابات نزيهة وديمقراطية ، و إما قيام الفوضى (أي عدم إجراء انتخابات وتدخل الجزائر في غليان مجتمعي مشابه أو يفوق الغليان الشعبي في باقي الدول العربية) .

Summary of the Study

Study aimed to indicate the role of the Democratic elections in devlopment and Political change , with formal highlights the role played by elections in the Arab world to legalize various existing in Political Systems , and this has become a Democracy in the region game in the hands of Political leaders used illegalle .

Therefore the Arab peoples ask for change and reform , and when Algeria was not immune to this changes has been to highlights more spiecisically of the presidential elections in Algeria 2014 ,whith is at the moment of the near future prospects , by that either keep the politcal an economic realties of the state unchanged or it may enter the imported changes fall into two possibilities only two either have a constitutional elections legal and political qulities that make them fair and democratic elections and ether the chos (that is to say , lack proceeding of elections an the intervention of Algeria in boiling community is similar to or greater than the boiling popular in the rest of the Arab satates).

مقدمـة

تشكل الانتخابات أحد أهم الظواهر السياسية المعاصرة للديمقراطية ، فهي من أهم الآليات السياسية التي تسعى الأنظمة من خلالها للممارسة الفعلية للديمقراطية ، ولا تعتبر الانتخابات مرحلة دورية بل هي تأسيس في المجتمع تشترك مجموعة من القيم والاتجاهات المتعلقة بأنماط الثقافة والتنشئة السياسية في بنائها على وجهها الصحيح.

لكن الحديث عن العملية الانتخابية في الوطن العربي يقودنا إلى الحديث عن الجسد بلا روح ، إذ تفتقد العملية ومنذ ولوجها للأقطار العربية إلى الأسس الديمقراطية التي نشأت عليها في الدول الغربية ، حيث فجرت ثورات القرن 18 و19 في أوروبا وأمريكا هذا المذهب ذو ا لصبغة السياسية والقانونية الذي مهد لبناء حضارة غربية معاصرة.

يعيش الوطن العربي في الآونة الأخيرة جملة من التحولات التي فرضت الشعوب فيها إصلاحا سياسيا وقانونيا لم تشهده المنطقة من قبل ، حيث تضمن هذا الإصلاح الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوفير ضمانات للحريات المدنية ويرافق ذلك احترام لحقوق الإنسان ،وإقرار دولة القانون وإجراء إصلاحات دستورية تحد من سلطة رئيس الدولة، وتلح على فكرة المسائلة والمحاسبة للنظام السياسي القائم ، وقد عرفت الجزائر باعتبارها جزءا من هذا الوطن الكبير انتقالا ديمقراطيا نسبيا بعد أحداث 5 أكتوبر 1988 حيث انتقلت من مرحلة الحزب الواحد بعد الاستقلال ، والتي هيمن فيها حزب سياسي وحيد على الساحة منذ 1962 إلى غاية بداية التسعينات ،وهي المرحلة التي كرست فيها التعددية السياسية الحزبية،إذ خلال عقد التسعينات أصدرت مراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و1996. وقد صاحب التحول الديمقراطي للدولة الجزائرية انزلا قات أمنية خطيرة أدخلت البلاد لأكثر من عقد من الزمن في فوضى سياسية واقتصادية واجتماعية لم تشهدها منذ الاستقلال.و بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عام 1999 إلى سدة الحكم ، تغير بشكل إيجابي الوضع الأمني والسياسي للدولة الجزائرية ، لكن وبعد عقد ثاني من الزمن ، تعيش البلاد اليوم تحت ضغوط سياسية واجتماعية جديدة فرضتها الثورات الشعبية التي عاشتها العديد من الدول العربية منذ عام2010 .

وكغيرها من دول المنطقة تعيش الجزائر اليوم حراكا اجتماعيا وسياسيا ملحوظا يحاول النظام السياسي إخماده بطرق عدة ، وقد زاد هذا الحراك حدة بشكل أخص بعد مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، وقد طرح موضوع الاستحقاق الرئاسي لسنة 2014 في الجزائر نفسه بشدة داخل الأوساط النخبوية و حتى الشعبية، وفتح الباب أمام سيناريوهات كثيرة حول مستقبل الدولة في ظل هذه التحولات الفارقة في تاريخها.

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في إبراز دور الانتخابات لبناء أسس ديمقراطية مع التركيز على أهمية المرحلة الراهنة التي تمر بها الجزائر خصوصا في ظل الأحداث الدولية والعربية التي تشهدها المنطقة منذ امتداد الإصلاح السياسي أو ما يعرف بالربيع العربي للعديد من دول الجوار المغاربي.

وعلى هذا الأساس يطرح الإشكال التالي :

هل يمكن الحديث عن انتخابات ديمقراطية في الجزائر منذ استقلالها السياسي ؟ وماهي أهم مميزات العملية الانتخابية فيها ؟ وماهي أهم التصورات لمستقبل الانتخابات الرئاسية في الجزائر بعد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ؟

I مفهوم الانتخابات الديمقراطية وأهم مرتكزاتها.

1 مفهوم الانتخابات الديمقراطي

- o تعريف الانتخابات :

عرف القاموس السياسي الانتخاب على انه :" الانتخاب هو إختيار شخص بين عدد من المرشحين ليكون نائبا يمثل الجماعة ، التي ينتمي إليها[1] "

إن كلمة الديمقراطية من أكثر مفردات الفكر السياسي العلمي قدما بأصولها اليونانية ، حيث تحمل في مدلولها الاصطلاحي (حكم الشعب نفسه وبنفسه ولنفسه) .

وهناك من المفكرين من قرب مفهوم الانتخابات إلى مفهوم الديمقراطية فالبنسبة جون ستيوارت فإن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم منن خلال نو اب ينتخبهم بنفسه بصورة دورية [2].

ويحتل مفهوم "الانتخابات الديمقراطية"، عند كثير من الباحثين، موقع الصدارة في النظم الديمقراطية وذلك منذ أن عرف جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter الديمقراطية على أنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة[3].

وعلى الرغم من اهتمام الكثيرين بهذا المفهوم عند حديثهم عن الديمقراطية، إلا أنه لا يوجد، حتى اليوم، تعريف متفق عليه بين المهتمين بالانتخابات، أو مجموعة من المعايير القاطعة التي تحدد معا لم الانتخابات الحرة والنزيهة، كما لا يوجد منهجية واحدة يمكن من خلالها وضع مؤشرات محددة وشاملة للانتخابات الديمقراطية .

لقد وضع روبرت دالRobert Dahl الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن الشروط السبعة للشكل الديمقراطي من وجهة نظره، غير أنه لم يقدم تعريفا تفصيليا للانتخابات الحرة والنزيهة، مؤكدا على ضرورة أن يسبق إجراء تلك الانتخابات مجموعة من الحريات والحقوق الديمقراطية، معتبرا أن الترتيب المنطقي للأمور يأتي على النحو التالي [4] :

* حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة.
* حرية التعبير.
* حرية التنظيم وتشكيل مؤسسات مستقلة.
* إجراء انتخابات حرة ونزيهة. أي أن الانتخابات الحرة والنزيهة هي "ذروة الديمقراطية وليس بدايتها" عند دال، فالانتخابات لا تسبق الديمقراطية، وهي لا تنتج لا الديمقراطية ولا الحريات والحقوق

2 – مرتكزات الانتخابات الديمقراطية .

يجب أن ترتكز الانتخابات على أربع دعامات رئيسة تساهم بشكل كبير في ضمان نجاح العملية الانتخابية، وتساهم بشكل اكبر في بناء فكر ديمقراطي أصيل لدى الفرد .وتتمثل هذه الدعامات في الآتي:

أ – التنشئة السياسية : **يقول** «**هايمن**» في كتابه "التنشئة السياسية "بأنها "عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة"، والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف. [5]

ب– التنمية السياسية : برز مفهوم التنمية **Development** بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور

الذاتي[6]، و يعتبر مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي –إذا جاز هذا التعبير –وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية. والملاحظ أن مفهوم التنمية السياسية تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكرا وتنظيما وأداء وعلاقات.

و قد نشأ ونما حول مفهوم التنمية السياسية عدة آراء واتجاهات فكرية سياسية، وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت عدة تعريفات منها على سبيل المثال، تعريف " **الفرد ديامنت** " الذي يقول عنها بأنها " :العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيدا من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب ، وأن يطور نماذج جديدة للنظم".[7]

ج– المشاركة السياسية: وذلك من خلال تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية وحق كافة القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم، وذلك من خلال الاستناد إلى مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، وأن الحكومة تقوم بممارسة مظاهر السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمواطنين وليس تحقيق مصالح فئة ما أو حزب معين. ولهذا فإن حرمان الشعب من التنافس على أي من المناصب التنفيذية أو التشريعية يتناقض مع مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة. كما أن حرمان المنتخبين من ممارسة بعض سلطاتهم يتناقض مع هذا المبدأ.

د– الثقافة السياسية : ينظر علماء السياسة إلى مفهوم الثقافة السياسية من منظور النظام السياسي ككل حيث نجد نموذج دافيد استون **David Easton** يطرح من خلال عرضه لنظرية الأنظمة السؤال التالي: كيف يحافظ النظام السياسي على وجوده ؟ وماهي العوامل المساعدة على استمراريته ؟ يبرز استون في تحليله إلى المحيط العام الذي يعيش فيه هذا النظام ، ووجد أن استمرارية النظام وديمومته تحصل شريطة تأييد يمنحه المواطن للنظام ، وقد يحدث هذا التأييد نتيجة توافر الثقة السياسية المشاركة والمستقرة بينهما .[8]

وعند الحديث على أهم نماذج الثقافة السياسية نجد أن كل من لوسيان باي **L.Pye** وسيدني فيربا **S.Verba** يؤكدان على أنه لايوجد في أي مجتمع كان ثقافة سياسية واحدة ، وفي كل الأمور السياسية هناك تميز بين ثقافة الحكام أو الذين يمسكون بالسلطة ، وبين ثقافة الجماهير سواء كانوا مجرد رعايا في مجتمع قديم أو مساهمين " وبناءا على هذا يمكن تقسيم الثقافة السياسية إلى :

- **الثقافة السياسية المسيطرة (الدكتاتورية)**

ثقافة مهيمنة من قبل جماعة على باقي الجماعات والفئات الاجتماعية الأخرى ، ونجد هذه الصورة ممثلة داخل الحزب الواحد أو الحزب الحاكم ، حيث يتم تكريس جميع السلطات في يد شخص واحد، وبهذا تسلب الحريات السياسية والمدنية وتنعدم المشاركة السياسية وبالتالي تكون ثقافة المواطنين خاضعة ومحدودة .

- **الثقافة السياسية المشاركة (الديمقراطية)**

ثقافة تهدف إلى إشراك مستوى معارف وتصورات مختلف طبقات وفئات المجتمع ، إن الحديث عن هذا النوع من الثقافة السياسية يجعلنا نتطرق إلى مستوى مشاركة المواطنين في صنع القرارات ومدى انتشار الوعي السياسي بمفهوم التحديث السياسي الذي يتماشى ومتطلبات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .[9]

3-مظاهر ثقافة الانتخاب في المجتمع العربي:

تسعى الأنظمة السياسية العربية ومنذ استقلالها السياسي لبلورة فكر تحديثي لدى الفرد بعيد عن الثالوث التقليدي العشائري ، الجهوي والطائفي أو الديني ، بغية مواكبة التطورات الدولية التي تحدث في العالم والتي تسببت من جهة في نتاج اقتصادي واجتماعي وثقافي عميق داخل الأنظمة الغربية ، وتسببت من جهة أخرى في محاولات لولوج باب التحديث من قبل أنظمة العالم الثالث لاسيما الأنظمة العربية منها خصوصا فيما يتعلق بالفكر الانتخابي هذا الأخير الذي يكتسي خصائص كثيرة أهمها :

أ- ظاهرة عائلية السلطة :

إن هذه الظاهرة تمثل بعدا آخر لامتداد نزعة الولاءات الأولية في النسق السياسي، وتجسيدها لا يظهر فقط في قضية الخلافة في النظم الجمهورية العربية، بل على كل مستويات الممارسة السياسية، فعلى مستوى هرم السلطة حاولت مصر وليبيا إضفاء ذلك الطابع العائلي والقبلي على السلطة، ونجحت إلى حد ما سوريا في ذلك، وينتشر أبناء المنطقة أو الجهة أو أبناء العم في دهاليز تلك السلطة سواء ظاهريا أو بصفة مستترة.[10]

ب-إضفاء الطابع الفلكلوري على الدعاية الانتخابية:

إن الحملة الانتخابية في المجتمعات العربية تتسم بطابع خاص يميزها عن ما عرف من تقاليد دعائية في المجتمعات الغربية، ورغم بعض الاختلافات من منطقة عربية إلى أخرى ، إلا أن القاسم المشترك بينها يتمثل في توظيف الفلكلور أو ما يسمى بالتراث الشعبي في الحملات الانتخابية، بل وفي كل مراحل التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد، إذ تزرع في كيانه منذ نعومة أظافره عصبية الانتماء الأولي وضرورة التمسك بذلك الانتماء وتقديسه، وتقديم مصلحة ذلك الانتماء على المصلحة الشخصية أو ارتباطهما .

ت-ثقافة الصراع :

إن الموروث التاريخي يؤكد أن القبائل العربية اعتمدت في أسباب عيشها وطرق كسبها على الغزوات والغارات التي كانت تقوم بها، وقد تأقلمت هذه الثقافة مع الحداثة وتغيرت مع معطيات العصر، وأصبحت تلك الثقافة تعيد إنتاج نفسها من خلال الحملات الانتخابية التي تحولت إلى حلبات صراع بين قبائل وعروش متنافسة هدفها الاستئثار بالامتيازات وتأكيد نفوذها ودورها السياسي .وأسلحتها في ذلك العصبية الدينية ، ونسق العادات والولاء اللامشروط للأفراد .

ث-وشاح المقدس على الولاء الأولي :

وتجدر الإشارة هنا الارتباط العلائقي الموجود بين السياسي والمقدس والذي يمكن أن نصوره بفكرة الشراكة بينهما، إذ يوظف كل منهما الآخر حسب الحاجة والحالة في سير العملية الانتخابية خصوصا في مرحلتها الأولى الدعائية ،

فالحركات الدينية مثل الوهابية والسنوسية، وهي حركات تصحيح دينية، ولكنها قامت على أسس قبلية في البداية وحافظت على تلك الأسس، لعبت دورا فعالا في توطيد أركان الحكم مثلا في السعودية وكذا الطرق الصوفية والزوايا.[11]

II- *طبيعة النظام السياسي الجزائري قبل وبعد إقرار التعددية السياسية.*

1. صلاحيات رئيس الجمهورية من خلال دستور 63-76 :

يحتل رئيس الجمهورية مركزا مرموقا في دستور 1976 ، وتؤكد ذلك أحكام المادة 39 حيث تقضي بأن تسند السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة ، الذي ينتخب لمدة خمس سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري بعد اقتراح من طرف الحزب ، ولايمنع الدستور أن تجدد ولايته أكثر من مرة ، هذه الأحكام تضفي على رئيس الجمهورية الصفة التمثيلية للشعب وعليه يستطيع أن يتكلم باسمه وباسم الأمة . ويقبض رئيس الدولة على السلطتين السياسية والتنفيذية ، فهو يسيطر على الحزب بوصفه عاما له فهو ينفرد دون أن يشاركه احد في بقيادة الحزب والتحكم في أجهزته.

ولرئيس الجمهورية الحق في اختيار وتعيين الوزراء وتقديمهم إلى المجلس الشعبي الوطني دون أن يكون للنواب حق الموافقة أو الرفض ،و يرجع ذلك إلى أن أعضاء الحكومة مسئولون أمام الرئيس دون سواه وفقا لأحكام دستور 1963 ، المادة 47 ، وتمتد سلطة التعيين لرئيس الجمهورية إلى تعيين المدنيين والعسكريين المادة 111 فقرة 12 من دستور 76 ، والسفراء المبعوثون فوق العادة للخارج المادة 111 فقرة 16 .[12]

وحسب المادة 111 فقرة 10 وتمكينا لرئيس الجمهورية من أداء الوظائف الهامة والسلطات الواسعة المسندة إليه والمخولة له ، وضع الجهاز الإداري تحت سلطته. ولا تتوقف سلطات رئيس الجمهورية عند هذا الحد ، بل يتحكم في الوظيفة الدستورية بحيث لايمكن لأي هيئة أن تطالب بمراجعة أو تعديل الدستور ، فالمسألة منحصرة في شخصه وبمبادرة منه وإن احتاج لثلثي أعضاء المجلس الذي لا يسعهم إلا الموافقة بسبب ارتباطهم بالحزب ، فرئيس الجمهورية يشغل منصب الأمين العام للحزب ومن ثم فان النواب تحت سلطته .[13]

2. مرحلة حكم الحزب الواحد في الجزائر:

كان أول نظام حكم في الجزائر بعد الاستقلال هو نظام الحزب الواحد الذي هيمن مكتبه السياسي على الدولة والسلطة معا ، فقد تم تحويل جبهة التحرير الوطني التي لم تكن حزبا سياسيا بالمعنى المعروف ، إذ كانت جبهة تضم جميع القوى الوطنية بهدف تحقيق الاستقلال ، إلى حزب جبهة التحرير الوطني ذي اتجاه اشتراكي كرسته نصوص مؤتمر طرابلس 1962 . فقد جاءت النصوص الدستورية والمواثيق الوطنية التي أقرتها الثورة الجزائرية مؤكدة على هذه المكانة للحزب ومنها دستور 1963 وميثاق الجزائر 1964 ودستور 1976 وميثاق 1976 ، وقد إستمر نظام الحزب الواحد في الجزائر قائما من عام 1963 إلى عام 1989 وشهد ثلاث فترات للحكم ثلاث رؤساء وهم :

أ- فترة امتداد الاتجاه الثوري :الرئيس أحمد بن بلة (1962إلى1965)

مثلت فترة حكم بن بله امتدادا للاتجاه الثوري الذي رجح استمرار الثورة لبناء الدولة، و هو ما يظهر في نصوص كل من دستور 1963 و ميثاق الجزائر 1964 من أن الحزب هو الذي ينشا الدولة و يشرف عليها و يراقبها . وفي إطار التأكيد الدستوري على قيادة حزب جبهة التحرير الوطني للدولة ، ساهم دستور 1964كذلك في تركيز السلطة

كذلك في يد رئيس الدولة ، فقد أسند إليه الدستور السلطة التنفيذية ، كما أتاح له مشاركة المجلس الوطني في التشريع ،للإضافة إلى السلطات الأخرى الواسعة الممنوحة لرئيس الدولة من جانب أخر فقد قام أحمد بن بله بمجموعة من الإجراءات لتكريس سلطاته الرئاسية مثل إفراغ الساحة السياسية من منافسيه ،و ذلك من خلال السجن و الحظر و الإقامة الجبرية و التهميش ، كما قام بن بله بالإطاحة برئيس المكتب السياسي للحزب . و منذ ذلك الحين أصبح الإقصاء هو أسلوب السلطة للتخلص من معارضيه أو منافسيه سواء أكان حزبا أو جمعية أو رئيسا أو شخصية دينية أو ثقافية.[14]

من ناحية أخرى، فقد قام **أحمد بن بله** بتجميد الدستور بدعوى خطورة الأوضاع الداخلية و التهديدات الخارجية، مما خوله سلطات مطلقة ، و كان نواة لشخصنة السلطة و احتكار الرئاسة لسلطات مطلقة في النظام الجزائري آنذاك . إلا أن المعضلة الحقيقية التي أفرزتها رئاسة بن بله هي تقليد أصبح فيما بعد مؤثرا بشكل كبير على التطور السياسي في الجزائر و هو تدخل الجيش في الحكم.

ب- فترة البناء الاقتصادي والبيروقراطي : الرئيس هواري بومدين (1965إلى 1978)

في 19 يونيو 1965 أطاح **هواري بومدين** بالرئيس **أحمد بن بله** عن طريق انقلاب عسكري ، و قد قام بومدين بإلغاء العمل بدستور 1963 ،و لم يعترف بميثاق طرابلس 1962 وقد أعلن بومدين عن تبنيه الخطوط العريضة لأجندته السياسية ممثلة في باء جهاز دولة فعال ومؤسسات عقلانية تستجيب إلى مطالب الشعب واقتصر حكم **بوخروبة** على التحديث البيروقراطي والاقتصادي دون السياسي ، فعلى مستوى هذا الأخيرصبت مختلف التفاعلات لنظام بومدين في تكريس السلطة العسكرية باسم الشرعية الثورية[15].

و كالنظام السابق ، دعا النظام الجديد إلى بناء مجتمع اشتراكي ، وقد جمع بين المتناقضات ، حيث جعل من الاشتراكية والإسلام مفهومان يتكاملان لايتناقضان وهذا ماجعل**فيدال كاسترو** باتهامه بأنه رجل غامض غير محدد المواقف ولا مفهوم التوجه ، وقد واصل رفضه التعددية الحزبية مؤكدا على تبنيه الحزب الواحد بحيث تأخذ السلطة قوتها من حزب جبهة التحرير الوطني.[16]

ت- فترة البحث عن علاقة جديدة بين الشعب والنظام : الرئيس الشاذلي بن جديد (1979إلى1989)

بعد وفاة الرئيس بومدين تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع على السلطة بين جناح **صالح يحياوي** الحزبي والجناح الدبلوماسي **لعبد العزيز بوتفليقة** لصالح عقيد من المؤسسة العسكرية هو " **الشاذلي بن جديد**" وعلى الرغم من أن الدستور نص ضمنيا على زوال مجلس الثورة بشغورالسلطة بسبب مرض بومدين سنة 1978 .

لقد سعى **الشاذلي بن جديد** بالرغم من خلفيته العسكرية إلى إرساء مصادر جديدة للشرعية السياسية بحيث تكون السلطة أكثر ارتباطا بمختلف القوى السياسية حيث مر حكم **الشاذلي** بمرحلين هامتين ، في المرحلة الأولى والتي امتدت من 1979-1989 استمر التنظيم الحزبي الوحيد وفقا لدستور 1976 وإن قام

الرئيس آنذاك بتخفيف الطابع العسكري للحكومة والإدارة العليا ، وركز عمله على ثلاث محاور هي الانفتاح والمصالحة الوطنية ، وإعادة هيكلة وتنشيط الحزب الواحد وتطهير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد.

وقد كانت إحداث الشغب والمظاهرات التي عمت الجزائر لعدة أيام متتالية لعام 1988 بداية لمرحلة ثانية لحكم **الشاذلي بن جديد** برزت فيها إصلاحات سياسية أهمها صدور دستور 1989 الذي أقره الشعب بنسبة 98 بالمائة وقد أرسى هذا الدستور عددا من مبادئ الفكر الديمقراطي أبرزها ضرورة الاحتكام إلى صناديق الاقتراع للتداول على السلطة ، الحد من السلطة العسكرية وجعلها إحدى مؤسسات النظام المخصصة للدفاع الخارجي .[17]

❖ **تقييم مرحلة الحزب الواحد** : تميزت هذه المرحلة بجملة من الخصائص غيبت النظام الديمقراطي وبالتالي غابت معه انتخابات ديمقراطية قائمة على تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية ومن أهم هذه الخصائص مايلي :

- **حداثة الاستقلال السياسي للدولة وموروث استعماري ثقيل (الفقر– الجهل).**
- **الفراغ الكبير في مختلف القطاعات بسبب هجرة المسيرين الأجانب .**
- **بروز طبقة بيروقراطية إدارية مسيطرة .**
- **الصراع على السلطة بين قيادي جبهة التحرير الوطني .**
- **سلطة عسكرية مهيمنة على السلطة السياسية .**
- **اقتصاد بترولي مؤمم مع تبديد للأموال العامة دون رشاده ولا رقابة .**

3. فترة إرساء التعددية السياسية (حكم اليمين زروال 1995 –1998)

أجريت في سنة 1995 أول انتخابات رئاسية تعددية فاز بها اليمين زروال وذلك بعد قيام ثلاث مترشحين آخرين بالاشتراك في هذه الانتخابات وهم محفوظ نحناح ، سعيد سعدي ، ونور الدين بوكروح .[18]

وأهم الإصلاحات السياسية التي شهدتها هذه المرحلة هو الإعلان عن المبادئ الجديدة التي أرسى بها دستور 1996 المسار الديمقراطي ،حيث عرض مشروع تعديل الدستور على الاستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر 1996 ومن أهم المبادئ التي أرساها في تأكيد التوجه الديمقراطي للنظام مايلي :[19]

- تعميق التعددية كمبدأ مستقر دستوريا باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي .
- تحديد مدة عهدة رئيس الجمهوري بعهدتين فقط ، وهذه من ضمانات التداول على السلطة .
- تقرير مبدأ المحاسبة .
- إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية وهذا مقضت به المادة 98 من الدستور .
- تدعيم صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء .

III - الجزائر بعد الرئيس بوتفليقة

واحدة من بين أعظم النجاحات السياسية التي قام بها بوتفليقة منذ مجيئه إلى سدة الحكم في عام 1999 هي التسوية السلمية مع الجماعات المسلحة الإسلامية والحزب السياسي السابق الجبهة الإسلامية للإنقاذ (**FIS**) وقد وضع على هذا الأساس ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في عام 2005 .

وقد علق المفكر الفلسطيني عزمي بشارة[20] على أحد خطابات الرئيس بوتفليقة قائلا "..أعتبر أن الديمقراطية في بلاد المليون ونصف المليون شهيد دخلت إلى الجزائر قبل أي بلد عربي آخر وأن خطاب بوتفليقة فيه الكثير من الوعود الصادقة ولم يتضمن لغة خشب أو تهريج" .

وأكد عضو الكنيست السابق بأنه زار الجزائر أكثر من مرة ولمس وجود تعددية وحرية تعبير متطورة بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى.

إن الانجازات التي قدمها الرئيس بوتفليقة غيبت على الساحة فكرة الجزائر بعد بوتفليقة ولو لحين ، لكن في شهر أفريل 2013 حين تعرض الرئيس لأزمة مرضية جعلته يغيب على الساحة السياسة إلى غاية اللحظة جويلية 2013 ، بدأت الجزائر تدخل في دوامة تساؤلات كثيرة كان أبرزها ما حال الجزائر بعد بوتفليقة ؟ وكان أحد الرهانات الأساسية الذي طرح ومازال مطروحا لحد اليوم هو إنشاء منصب نائب الرئيس لشغل منصب الرئيس في حالة شغوره إما بوفاة الرئيس أو استقالته أو عجزه عن العمل بسبب المرض وكذلك تغيير منصب الوزير الأول إلى رئيس الحكومة.

و بعد هذا الفراغ السياسي الذي تعيشه الجزائر منذ غياب الرئيس عن البلد بسبب المرض، ومع اقتراب العد التنازلي للموعد الحاسم للانتخابات الرئاسية المقررة في أفريل 2014 ، توضع الجزائر وإلى ذلك الحين في مشهد سياسي ضبابي ، ينجلي بمرور انتخابات أفريل 2014 و التي تحمل العديد من السيناريوهات يمكن إجمالها في تصورين أساسيين هما :

التصور الأول : انتخابات مستهلكة

مورست اللعبة الانتخابية في الأنظمة السياسية الجزائرية السابقة لإضفاء شرعية على حكمها والملاحظ أن تلك الأنظمة بسلوكياتها هذه ساهمت في تقزيم دور الانتخاب كآلية للممارسة الديمقراطية. و تشهد الجزائر ومنذ إقرار التعددية مع نهاية الثمانينات مأزقا سياسيا يتأزم في فترة الانتخابات وينفرج بمرورها بشكل سلمي ، فبالرغم من الضمانات القانونية التي ينص عليها الدستور ، إلا أن غياب النزاهة والشفافية على جل الانتخابات وخصوصا الرئاسية منها جعل من تلك المواد نظرية دون تطبيق ،ولأن الجزائر ليست بمنأى عن الأحداث السياسية العربية التي طرأت على الساحة العربية في الآونة الأخيرة وبسبب عدم وجود إصلاحات سياسية عميقة تجنب الدولة عنفا سياسيا جديدا فالمشهد السياسي من خلال هذا التصور ، يتبلور في احتمالين إما بإجراء انتخابات رئاسية تكون كسابقاتها من الانتخابات إذ تنطوي على المفاهيم السياسية المتداولة في الأنظمة النامية كالتزوير وعدم النزاهة وحكم عسكري من جديد، وإما بعدم إجراء انتخابات وتدخل الجزائر في غليان مجتمعي مشابه أو يفوق الغليان الشعبي في باقي الدول العربية. وهذا التصور يعتبر القرب للواقع .

التصور الثاني : انتخابات متجددة

سيكون نجاح الانتخابات الرئاسية في الجزائر لسنة 2014 رهينا بمدى النزاهة والشفافية التي ستكون عليها هذه الانتخابات ، ويمثل الدستور في النظم الديمقراطية المؤسسة المركزية التي تخضع كل من الدولة والمجتمع لأحكامه وتحتكم جميع الأطراف لشرعيته ، وهو الضمانة الحقيقية لإجراء انتخابات ديمقراطية ، والحديث على هذا التصور مازال بعيد ا لسبب وجيه ألا وان الدستور في الجزائر يكتسي طابع اللا استقرار ولا يحمل المبادئ الديمقراطية التالية :

- لا سيادة لفرد ولا قلة على جماعة .
- عدم الجمع بين السلطات .
- ضمان الحقوق والحريات .
- التداول على السلطة .

الخاتمة :

حاولت الدراسة أن تسلط الضوء على مفهوم الانتخابات الديمقراطية وأهم مرتكزاتها ، الانتخاب الذي يعتبر الظاهرة الصحية للتحديث وللمشاركة السياسية الفعالة داخل المجتمعات المتقدمة .

إن ماعاشته الجزائر من تجارب سياسية مميزة جعلتها تنتقل من نظام الحزب الواحد إلى مرحلة التعددية بشكل أشركت فيه قوى سياسية جديدة بغية إنجاح مسار التعددية لكن افتقار النظام السياسي الجزائري للمبادئ الديمقراطية الأساسية أهمها دستور مستقر لايتغير بتغير الرجالات ومؤسسات اجتماعية واقتصادية مهيكلة ضد الأزمات أدى إلى بروز مايسمى بشكلية التعددية ، وأضحت مظاهرها لا تعبر إلا على سلوكيات سلطوية من أجل إضفاء الشرعية على حكمها .

الهوامش

[1] أحمد عطية الله ، ***القاموس السياسي*** ، ط3 ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968 ، ص129 .

[2] حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان ، ***الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان : دراسة في علم الاجتماع السياسي*** ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،2006 ، ص11 .

[3] عبد الفتاح ماضي، ***مفهوم الانتخابات الديمقراطية***،اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية،2007/08/18، بتاريخ : 2013/07/01 . نقلا عن : http://www.achr.nu/art220.htm

[4] المرجع نفسه

[5] ناجي الغزي ، ***مفهوم التنشئة السياسية*** ، جريدة الأيام الجزائرية 2009/07/07 نقلا بتاريخ 2013/06/30 عن : http://www.djazairess.com/elayem/40273

[6] نصر عارف ، ***في مفهوم التنمية ومصطلحاتها*** ،مجلة ديوان العرب ،القاهرة، عددحزيران،2008 .

[7] عز الدين دياب ، ***التنمية السياسية في الوطن العربي***، الفكر السياسي ، ص19

[8] علي بن طاهر ، ***الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992*** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000 ، ص20

[9] ***المرجع نفسه*** ، ص 33 .

[10] محمد خداوي ، ***الانتخاب في الوطن العربي : بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي*** ، *مجلة دفاتر السياسة والقانون* ، العدد السابع ، جوان 2012 ، ص51 .

[11] ***المرجع نفسه*** ، ص 52 – 53 .

[12] محمد بوضياف ، ***مستقبل النظام السياسي الجزائري*** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008 ،ص57 .

[13] المرجع نفسه ، ص58

[14] هناء عبيد ، ***أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر*** ، أحمد منيسي محررا في ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ،2004 ص 136 .

[15] ***المرجع نفسه*** ، ص137 .
[16] لطيف لبنى ، ***طبيعة النظام السياسي في الجزائر قبل إقرار التعددية : الصراع على السلطة*** ، كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، الجزائر ، يومي 11/10 ديسمبر 2005 ، ص 176-177 .
[17]- هناء عبيد ، أحمد منيسي محررا، ***مرجع سابق*** ، ص 138-139 .
[18] ICG Rapport Algérie n 4 , ***Elections Présidentielle en Algérie les enjeux et les perspectives*** , 13 Avril 1999 , p 20 .

[19] عبد الجليل مفتاح ، ***الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي*** ، كراسات ملتقى التحول الديمقراطي ، مرجع سابق ، ص 72- 73 .
[20] عزمي بشارة مفكر فلسطيني من عرب 48 وعضو الكنيست الإسرائيلي، ومحلل في قناة الجزيرة .

قائمة المراجع

1- أحمد عطية الله ، **القاموس السياسي** ، ط3 ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1968 .
2- حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان ، **الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان : دراسة في علم الاجتماع السياسي** ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ،2006 .
3- هناء عبيد ، **أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر** ، أحمد منيسي محررا في **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** ، القاهرة:مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ،2004 .
4- محمد خداوي ، **الانتخاب في الوطن العربي : بين الولاءات الأولية والمد الديمقراطي** ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد السابع ، جوان 2012 .
5- نصر عارف ، **في مفهوم التنمية ومصطلحاتها** ،مجلة ديوان العرب ،القاهرة، عددحزيران،2008
6 - محمد بوضياف ، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2008 .
7- علي بن طاهر ، **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989-1992** ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001/2000 .
8-لطيف لبنى ، **طبيعة النظام السياسي في الجزائر قبل إقرار التعددية : الصراع على السلطة** ، كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ، الجزائر ، يومي 11/10 ديسمبر 2005 .
9 - عبد الجليل مفتاح ، **الإصلاحات الدستورية والقانونية وأثرها على حركة التحول الديمقراطي** ، كراسات ملتقى التحول الديمقراطي
10 - عبد الفتاح ماضي، **مفهوم الانتخابات الديمقراطية**،اللقاء السنوي السابع عشر الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية،2007/08/18 نقلا عن . http://www.achr.nu/art220.htm
11- ناجي الغزي ، **مفهوم التنشئة السياسية** ، جريدة الأيام الجزائرية 2009/07/07 نقلاعن http://www.djazairess.com/elayem/40273.
12- ICG Rapport Algérie n 4 , **Elections Présidentielle en Algérie les enjeux et les perspectives** , 13 Avril 1999.